التصنيف العقدي عند مدرسة أهل الحديث
بين التقرير والرّدّ

أ٠د٠ بدر بن ناصر العواد(*)

المقدمة:

الحمد لله وكفى بالله وكيلًا، والصّلاة والسّلام على المبعوث هاديًا ودليلًا، وعلى كلّ ما ساروا على نهجه وما بدّلوا تبديلًا.

أما بعد:

فإنّ مصطلح (أهل الحديث)(١) يُطلق على المدرسة التي تقابل مدرسة أهل الكلام، ومن أبرز خصائص هذه المدرسة عنايتهم بالسُّنّة، وجعلها – مع القرآن – مصدرًا رئيسيًّا للتلقّي في بناء تصوّراتهم الاعتقاديّة، وحرصهم على اقتفاء طريقة السّلف الصّالح من الصّحابة والتابعين في تلقّي النصوص وفي فهمها، وأنه متى صحّ الدليل عندهم لم يعارضوه بقياس، ولم يَلتفتوا إلى ذوق، ولم يؤخِّروه لاستحسان.

وبناء على شِدّة حرصهم على السُّنة والاحتجاج بها وصفهم تقيّ الدِّين ابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) بأنهم أعلم النّاس بأقواله وأحواله صلى الله عليه وسلم، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأنهم يَردّون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحِكمة، فلا ينصبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم

(*) الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم.

dr.b.n.alawad@hotmail.com

(١) ويُطلق مصطلح (أهل الحديث) أحيانًا على المشتغلين بعلم الحديث روايةً ودرايةً أو روايةً فقط، وهذا الإطلاق أخصّ، وليس هو المقصود في هذا البحث.

وجُمَل كلامهم إن لم تكن ثابتةً فيما جاء به الرّسولُ، بل يجعلون ما بُعِثَ به الرّسولُ من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه[1].

ولأهل الحديث -كما لغيرهم- مصنّفات معتمدة تؤخذ منها اعتقاداتهم، وتُعرَف أقوالهم ومآخذ استدلالاتهم، وهذا الكتب ليست على طريقةٍ واحدة في التّصنيف، بل هي متفاوتة جدًّا في أساليب وضعها، وفي الغايات من تأليفها.

ومن هنا أحببتُ أن أُفرِد هذا موضوع التّصنيف العقدي عند هذه المدرسة بهذا البحث، بإيراد نماذج مختارة منها، والتعريف بها، والكلام على الباعث على تأليفها، وذكر أبرز سماتها وخصائصها إلى غير ذلك.

ولا بدّ من التّنبيه إلى أنّ هذا البحث لا يهدف إلى استقصاء الكلام على ما سنذكره من التّصانيف بين موافق ومخالف، ولا الدّخول في سجالات كلاميّة بين مؤيّد ومعارض، وإنما التعريف بها، وإطلاع القارئ على موضوعاتها، وبيان قيمتها العلميّة لدى مدرسة أهل الحديث.

أهميّة الموضوع:

١. أنّ البحث في التصنيف العقدي عند أهل الحديث يكشف بوضوح عن واحدة من أهمّ سمات هذه المدرسة؛ وهي تعويلهم على ما ثبت عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم ولو كان آحادًا، وتعويلهم على فهم السلف.

٢. أنّ التعريف بأهمّ المتون العقديّة يكشف عن أنماط هذا النّوع التصنيف عند هذه المدرسة.

٣. أنّ التعريف بالرّدود العقديّة عند أهل الحديث يبيّن مسالكهم الجدليّة ويُظهر تنوّعَ أساليبهم في الحِجَاج.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/٣٤٧).

إشكالية البحث:

١. أنّ بعض الباحثين من ذوي الاختصاص ليس لهم اطّلاع كافٍ على المتون العقديّة لدى مدرسة أهل الحديث، من جهة موضوع كلّ متن، وقيمته العلميّة، وما يمتاز به عن غيره.

٢. عدم التّفريق بين المتون العقديّة وبين كتب الرّدود في أخذ الأقوال ومعرفة المذاهب يتنافى في بعض السّياقات مع الموضوعيّة العلميّة.

٣. أنه يكثر الخطأ على أهل الحديث في حكاية أقوالهم ومعرفة مآخذهم؛ بسبب عدم معرفة مصادرهم الاعتقاديّة الأصيلة.

أهداف البحث:

١. التعريف بأبرز المتون العقديّة المعتمدة لدى مدرسة أهل الحديث.

٢. بيان موضوع كلّ متن، وقيمته العلميّة، وما يمتاز بهم من خصائص وسِمات.

٣. التعريف ببعض كتب الرّدود.

٤. بيان منزلة تلك التّصانيف العقديّة لدى مدرسة أهل الحديث.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي.

إجراءات البحث:

سوف أقوم بعرض نماذج مختارة ومهمّة من كتب المتون الاعتقادية وكتب الرّدّ على المخالفين، والتعريف بها.

خطّة البحث:

تتكوّن الخطّة من:

- مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة.

مقدّمة وفيها الكلام على أهمِّية الموضوع وسبب اختياره، ومشكلة البحث، وأهداف البحث ومنهجه.

- المبحث الأوّل: التعريف ببعض المتون العقديّة.
- المبحث الثّاني: التعريف ببعض كتب الرّدّ على المخالفين.
- خاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج.

المبحث الأوّل

التعريف ببعض المتون العقديّة

أهمّ المتون العقديّة.

يُقصد بـ(المتون العلميّة) عمومًا: "خلاف الشّرح والحواشي"[(١)].

وللمتون العلميّة طابع معيّن تنفرد به عن غيرها؛ حيث تمتاز بتقليل الألفاظ وتكثيف المعاني، والتركيز على المسائل المهمّة، وترك التّفصيل والتمثيل إلّا فيما لا بُدّ منه، والهدف من سلوك هذه الطّريقة تسهيلُ حفظ العلم المقصود وتيسير استحضار مسائله، وقد قال الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ): "يُطوَّل الكلامُ ويُكثَّر ليُفهَم، ويُوجَز ويُختصَر ليُحفَظ"[(٢)]، ومن هنا كانت هذه المتون من أفضل الطُّرُق الموصلة إلى فهم المطوّلات واستيعاب ما فيها.

وعودًا على بدء؛ فإنّ المتون العقديّة عند أهل الحديث تتضمّن أهمّ الأصول الاعتقاديّة لهم، وقد يُدخِل فيها بعضُ مصنِّفيهم مسائل أخرى يتميّزون به عن غيرهم من الخوارج والشّيعة كالمسح على الخفّين، وقصر الصّلاة في السّفر، ومُتعة الحجّ[(٣)].

ومن أهمّ المتون العقديّة لأهل الحديث ما يلي:

١– كتاب العقيدة الطّحاويّة: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأَزْديّ الطّحاوي الحنفيّ، "محدِّث الدّيار المصريّة وفقيهُها"[(٤)]، المتوفَّى سنة ٣٢١هـ.

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار (٢٠٦٥/٣).

(٢) العمدة لابن رَشِيق القيرواني (١٨٦/١).

(٣) انظر: شرح مذاهب أهل السُّنّة لابن شاهين (ص٣٢١)، الحُجّة في بيان المَحَجّة للأصبهاني (٥١٣/٢ و٢٨٥).

(٤) سير أعلام النُّبَلاء للذّهبي (٢٧/١٥).

وهذه العقيدة عبارةٌ عن متنٍ مختصر، كتبه الإمام أبو جعفر بعباراتٍ سهلة ومعانٍ واضحة على وجه العرض والتّقرير، وضمَّنه جُمَلًا ممّا يحتاج المكلَّف إلى معرفته واعتقاده من مسائل أُصُول الدِّين وفقَ اعتقاد أهل الحديث دون خوض في التّفاصيل، فذكر كثيرًا من رؤوس المسائل المتعلِّقة بالتّوحيد والصِّفات، والقَدَر، ومسائلِ الأسماء والأحكام، والنُّبوّات، وعَلَامات السّاعة ومسائل اليوم الآخر، والصّحابة والإمامة وغيرها، وبلغ مجموع ما ذكره ١٣٤ مسألة.

وقد كشف أبو جعفر عن مقصوده فقال في مقدِّمته: "هذا ذِكْرُ بيان عقيدة أهل السُّنّة والجماعة على مذهب فقهاء المِلّة: أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسفَ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الأنصاريّ، وأبي عبدِ الله محمدِ بنِ الحسن الشَّيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أُصُول الدِّين ويدينون به ربَّ العالمين"[1].

وهذه العقيدة قد "تلقّاها العلماء سلَفًا وخلَفًا بالقَبُول"[2] -على حدّ قول التّاج السُّبْكي (ت:٧٧١هـ)-، كما أنها اشتهرت في هذا العصر، ولعلّ أول شرح طُبِعَ هو شرح العلّامة ابن أبي العزّ الحنفي قاضي القضاة بدمشق (ت:٧٩٢هـ)، وهو شرح مطوَّل.

٢- اعتقاد أئمّة الحديث أو (اعتقاد أئمّة السلف أهل الحديث): للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبّاس الإسماعيلي الجُرْجَاني المتوفَّى سنة ٣٧١هـ.

والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة تناول فيها موضوعاتٍ متفرّقة، وقد استفتحها ببيان المنهج العامّ لأهل الحديث فقال: "اعلموا -رحمنا الله وإيّاكم- أنّ مذهبَ أهل الحديث أهل السُّنّة والجماعة الإقرارُ بالله وملائكتِه وكتبِه ورسلِه، وقبولُ ما نطق

(١) متن العقيدة الطّحاويّة (ص٧).

(٢) مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم للتّاج السُّبْكي (ص٢٥).

به كتابُ الله تعالى، وصحَّتْ به الرِّوايةُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا مَعدِلَ عمّا ورد به ولا سبيلَ إلى ردّه؛ إذ كانوا مأمورين باتّباع الكتاب والسُّنّة، مضمونًا لهم الهدى فيهما، مشهودًا لهم بأنّ نبيَّهم صلى الله عليه وسلم يهدي إلى صراط مستقيم، محذِّرينَ في مخالفته الفتنةَ والعذابَ الأليم"(١).

ولم يجعل الإسماعيليُّ لرسالته هذه فصولًا ولا أبوابًا، وإنما سرد المسائل فيها سردًا؛ بادئًا بقوله –في حكاية مذهب أهل الحديث–: (ويعتقدون) أو (ويرون) أو (يثبتون)، أو (يقولون)، أو (يؤمنون)، مستدلًّا عليها أحيانًا، وتاركًا الاستدلال أحيانًا أخرى، وربّما استطرد فذكر خلاف العلماء كما في حكم تارك الصلاة أو في مُسمّى الإيمان والإسلام(٢).

وباستعراض الرّسالة نجد أنها تضمّنت الموضوعات التالية:

- القول في الأسماء والصفات.
- ذكر بعض خصائص الرُّبوبيّة.
- إثبات أسماء الله الحسنى وصفاته العلا.
- إثبات صفة اليدين.
- قولهم في صفة الوجه والسّمع والبصر والعلم والقدرة والكلام.
- إثبات المشيئة.
- علم الله.
- القرآن كلام الله.
- أفعال العباد مخلوقة لله.
- الخير والشُّرّ بقضاء الله.
- النُّزُول إلى السّماء الدّنيا.

---

(١) اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث بعناية الخميس (ص٤٩).

(٢) انظر: دراسة د. الخميّس لاعتقاد أئمة السلف أهل الحديث (ص٣٨٣).

- رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة.
- حقيقة الإيمان.
- قولهم في مرتكب الكبيرة.
- حكم تارك الصّلاة عمدًا.
- أقوال أهل العلم في الفَرْق بين الإسلام والإيمان.
- الشّفاعة والحوض والمعاد والحساب.
- ترك الشّهادة لأحد من الموحِّدين بالجنّة أو النّار.
- عذاب القبر.
- سؤال منكر ونكير.
- ترك الخصومات والمِرَاء في الدين.
- خلافة الخلفاء الرّاشدين.
- المفاضلة بين الصّحابة.
- قولهم فيمن يبغض الصّحابة.
- الجمعة خلف كلّ إمام مسلم بَرًّا كان أو فاجرًا.
- الجهاد مع الأئمّة وإن كانوا جورة.
- دار الإسلام.
- أعمال العباد لا تُوجِب لهم الجنّةَ إلّا بفضل الله.
- تقدير الآجال.
- الرّازق الله.
- الله خالق الشّياطين ووساوسَهم.
- السِّحر والسَّحَرة.
- مجانبة البدعة.
- تعلُّم العلم.

- الكفّ عن الصّحابة.
- لزوم الجماعة.
- وجوب لزوم مذهب أهل الحديث الفِرْقة النّاجية.

٣– لُمعةُ الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرّشاد: للإمام موفّق الدِّين عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ محمد بن قُدامةَ الجَمّاعيلي الحنبلي، الشّهير بابن قُدامةَ المقدسي، المتوفَّى سنة ٦٢٠هـ.

وهي عقيدة صغيرة مختصرة، بيّن فيها المصنِّفُ مجملَ اعتقاد السّلف، وافتتحها بقوله: "الحمدُ لله المحمودِ بكلِّ لسان، المعبودِ في كلّ زمان، الذي لا يخلو من علمه مكانٌ، ولا يشغله شأنٌ عن شان، جلّ عن الأشباه والأنداد، وتنزَّهَ عن الصّاحبة والأولاد، ونفذ حُكمُه في جميع العِباد، لا تُمثِّلُه العُقُولُ بالتّفكير، ولا تتوهَّمُه القُلُوبُ بالتّصوير ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١]"[(١)].

وقد تناول مصنّفُها الموضوعات الآتية:

- الواجبُ في الأسماء والصِّفات.
- الموقف مما أشكل من نصوص الصِّفات.
- التّحذير من التّأويل المذموم.
- كلام أئمّة السَّلَف في الصِّفات.
- أمثلة لبعض الآيات والأحاديث التي أثبتت بعض الصِّفات.
- فصل في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة.
- فصل في الإيمان بالقدر.
- فصل في الإيمان بالغيب.
- فصل في حقّ الرَّسُول صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

---

(١) لُمعة الاعتقاد (ص٧).

- الكلام في أُمّة محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه.
- الكلام في العشرة المبشَّرين بالجنة رضي الله عنهم.
- الواجب في الصّحابة رضي الله عنهم، وما حدث بينهم.
- ما يجب لأئمّة المسلمين من الطّاعة.
- ببيان الموقف من أهل البدع.
- الكلام على الاختلاف في الفروع.

وقد نالت هذه العقيدةُ قبولًا واسعًا بين كثير من المعاصرين، فكثُرَت شُرُوحُها وتعدّدت التّعليقات عليها، ولعلّ الشّيخ عبد القادر بن بدران الدِّمشقي (ت:١٣٤٦هـ) هو أوّل من علّق عليها.

ولهذه العقيدة عِدّة طبعات.

٤- **العقيدة الحَمَويّة**[١]: لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم بن عبدالسّلام بن تيميّة الحَرّاني، المتوفَّى سنة ٧٢٨هـ.

ولهذا العقيدة أسماء كثيرة تجري على ألسنة العلماء وفي تصانيفهم -وهي في الحقيقة متقاربة- كـ(الفتوى الحَمَويّة الكبرى)[٢]، و(العقيدة الحَمَويّة الكبرى)[٣]، و(المسائل الحَمَويّة)[٤].

وقد سمّاها الشّيخ في بعض كتبه بـ(المسألة الحَمَويّة في الاستواء والصِّفات الخبريّة)[٥]، و(الفُتيا الحَمَويّة)[٦]، إلى غير ذلك.

---

(١) جاء ترتيب العقائد الثّلاث (الحمويّة فالواسطيّة فالتّدمريّة) وفقَ تاريخ تصنيفها.
(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٥)، كما أنها طُبعت بهذا الاسم في أكثر من طبعة.
(٣) انظر: نظم المتناثر للكَتّاني (ص٤٤).
(٤) انظر: الأعلام العَلِيّة للبزّار (ص٢٦).
(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (١٨٠/٣)، العقود الدُّرِّيّة لابن عبد الهادي (ص٢٤٨).
(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (٢٢٧/٣) و(٢٤٠/٥)، الفتاوى الكبرى له أيضًا (٢١/٥)، تاريخ الإسلام للذّهبي (٦٢/٥٢).

ولعلّ مردّ هذا الاختلاف إلى أنّ الرّسالة في الأصل كانت جوابَ سؤال كُتِب ارتجالًا على وجه السُّرعة في قَعدة بين الظُّهر والعصر بما يناسب حال السّائل[١]، ولهذا لم يَعتنِ الشّيخ بوضع اسم خاصّ؛ مكتفيًا بكونها فُتيا للمسألة الحمويّة.

وقد سُمِّيت بـ(الكبرى) تمييزًا لها عن (الحَمَويّة الصُّغرى) له أيضًا[٢].

وصورة السُّؤال الذي ورد عليه ما يلي:

"ما قولكم في آيات الصِّفات كقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فُصِّلت: ١١]، إلى غير ذلك من آيات

(١) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤/١).

(٢) انظر: العقود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (ص٨٣).

تنبيه: أشار الحافظُ ابن عبد الهادي في العُقُود الدُّرّيّة (ص٨٣) أنّ لابن تيميّة رسالتين هما: الحمويّة الكبرى، والحمويّة الصّغرى. واستظهر الشّيخ محمد عبد الرّزاق حمزة في مقدّمة تحقيقه للحمويّة الكبرى –الطّبعة الرّابعة– (د) أنّ ابن تيميّة كتب الفتوى الحمويّة الصّغرى أوّلًا وأعطاها للسّائل فانتشرت بين النّاس، ثمّ عاد إليها لاحقًا فأعاد النّظر وزاد فيها زيادات مفيدة.

وما استظهره الشّيخ محمد عبد الرّزاق حمزة هو المتعيّن –والعلم عند الله–، ويقوّيه أنّ الحمويّة الكبرى ملأى بالنّقول السّلفيّة مسندةً إلى أصحابها بألفاظها ومعزوّةً إلى مصادرها –وبعضُها طويل جدًّا– ممّا يبعد معه أن تكون هذه هي الكتابةَ الأوّليّة المرتجلة.

والذي يظهر لي أيضًا –والعلم عند الله وحده– أنّ الحمويّة الكبرى كُتِبَتْ بعد المحنة التي وقعتْ للشّيخ سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، حيث سعى به جماعةٌ من متكلّمي الشّافعيّة عند القضاة، فلمّا حضر عند قاضي القضاة أبي المعالي القَزْوِيني "بحثوا مع الشّيخ في الحمويّة، وحاقّوهُ على ألفاظٍ فيها، وطال البحث، وقُرِئ جميعها، وبقوا من أوائل النّهار إلى نحو ثلث اللّيل، ورضوا بما فيها في الظّاهر". تاريخ الإسلام للذّهبي (٦١/٥٢).

فكأنّ ما وقع من التّشغيب والتّشويش في مجلس المناظرة هو ما دعا تقيّ الدّين ابن تيميّة إلى الرّجوع إلى فُتياه من جديد، وتدعيمها بعشرات النُّقُول عن أئمّة السُّنّة في بيان مذهب السّلف والرَّدّ على مخالفيه.

وأحاديث الصِّفات كقولِه صلى الله عليه وسلم: (إنّ قُلُوبَ بنى آدمَ بين أصبعين من أصابع الرّحمن)، وقولِه: (يضع الجبّارُ قدَمَه في النّار) إلى غير ذلك من الأحاديث، وما قالت العلماء، وابسطوا القولَ في ذلك مأجورين إن شاء الله تعالى"[1].

وقد كان ورودُ السّؤال وجوابُه سنة ٦٩٠هـ أو بعدها بقليل[2].

والفُتيا كلُّها متعلّقة بمسائل الصِّفات الإلهيّة وبيان طريقة السّلف فيها، وقد بيّن ابن تيميّة موضوعاتها بإجمال حيث قال: "ذكرتُ فيه مذهبَ السَّلَف والأئمّة والمبني على الكتاب والسُّنّة، المطابق لفِطرة الله التي فطر النّاسَ عليها، ولِمَا يُعلَم بالأدلّة العقليّة التي لا تغليطَ فيها، وبيّنتُ ما يجب من مخالفة الجهميّة المعطِّلة ومَن قابلهم من المشبِّهة"[3].

وقد كتبها الشّيخ بأسلوبه العلميّ المعروف، وحشاها بمناقشاتٍ وإيرادات قويّة واحتجاجات متينة، وضمَّنَها قواعد تأصيليّة، كما أنه ساق نقولاتٍ كثيرة عن أئمّة السُّنّة في بيان حقيقة مذهب أهل الحديث واتّفاقهم عليه، مستشهِدًا في الوقت ذاته بكلام كثيرٍ من أعيان الفقهاء والصُّوفيّة كعمرو بن عثمان المكّي الصُّوفي (ت:٢٩٧هـ)، وابن خَفِيف الشِّيرازي الشّافعي الصُّوفي (ت:٣٧١هـ)، وابن زَمَنِين الأندلسي المالكي (ت:٣٩٩هـ).

واحتجّ أيضًا بكلام طائفة من أئمّة المتكلِّمين ووجوه نظّارهم كأبي الحسن الأشعري (ت:٣٢٤هـ)، والقاضي الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، وأبو المعالي الجُوَيني (ت:٤٧٨هـ)، والفخر الرّازي (ت:٦٠٦هـ).

وقد توجّهت الهممُ إلى العناية بها شرحًا وتلخيصًا ونظمًا.

---

(١) الفتوى الحمويّة الكبرى بتحقيق التّويجري (١٧٦).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهميّة (٤/١).

(٣) بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤/١).

والعقيدة مطبوعة.

٥– **العقيدة الواسطيّة:** لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة المتوفَّى سنة ٧٢٨هـ.

وهي عقيدة مختصرة بيّن فيها الشّيخ أصولَ اعتقاد أهل الحديث، وقد كشف عن سبب كتابته لها فقال: "قَدِمَ عليَّ من أرض واسطٍ بعضُ قضاةِ نواحيها – شيخٌ يقال له (رضيُّ الدِّين الواسطيُّ) من أصحاب الشّافعي – قَدِم علينا حاجًّا، وكان من أهل الخير والدِّين– وشكا ما النّاسُ فيه بتلك البلاد وفي دولة التَّتر من غَلَبة الجهل والظُّلم ودُرُوس الدِّين والعلم، وسألني أن أكتبَ له عقيدةً تكون عُمدةً له ولأهل بيته، فاستعفيتُ من ذلك وقلتُ: قد كتبَ النّاسُ عقائدَ متعدِّدة؛ فخذ بعضَ عقائد أئمّة السُّنّة، فألحَّ في السُّؤال وقال: ما أُحِبّ إلّا عقيدةً تكتبها أنت، فكتبتُ له هذه العقيدةَ وأنا قاعدٌ بعد العصر"(١).

وقد رتّبها تقيّ الدِّين ابنُ تيميّة وفقَ حديث جبريل في أركان الإيمان، مع الإلمام بشيء من الأدلّة النقليّة والعقليّة من غير استطراد، ومن غير تعرُّض لمذاهب المخالفين وأدلّتهم.

وممّا أشار إليه:

- بيان منهج أهل السُّنّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات.
- بيان علاقة السُّنّة بالقرآن.
- بيان وسطيّة أهل السُّنّة والجماعة بين الفِرق.
- الكلام على وجوب الإيمان بالكتب.
- الكلام على وجوب الإيمان باليوم الآخر.
- الكلام على وجوب الإيمان بالقَدَر وبيان مراتبه.
- بيان حقيقة الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيميّة (١٦٤/٣).

- بيان الواجب نحوَ الصّحابة الكرام رضي الله عنهم.
- بيان الواجب في كرامات الأولياء.
- بيان آداب أهل السُّنّة والجماعة وأبرز سِماتهم.

وتُعَدّ هذه العقيدة من أشمل العقائد وأخصرها(١).

وقد طبعت عِدّة طبعات.

٦- **العقيدة التَّدْمُريّة:** لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة المتوفَّى سنة ٧٢٨هـ.

واسمها الكامل (تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشّرع)(٢)، وربّما أُشير إليها بـ(تحقيق الإثبات في الأسماء والصِّفات)(٣)، وتُعرَف اختصارًا بـ(التّدمُريّة) و(العقيدة التّدمُريّة) و(الرِّسالة التّدمُريّة).

وقد بيّن ابن تيميّة سببَ كتابتها فقال: "فقد سألني من تعيّنتْ إجابتُهم أن أكتب لهم مضمونَ ما سمعوه منّي في بعض المجالس من الكلام في (التّوحيد والصِّفات)، وفي (الشّرع والقَدَر)؛ لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرةِ الاضطراب فيهما"(٤).

والذي يظهر أنّ الذين سألوا الشّيخ كانوا من أهل تَدْمُرَ ولهذا نُسِبت إليهم.

والذي يظهر أيضًا أنّ كلامه في تلك المجالس كان جوابًا عن سؤالات وجّهوها إليه تتعلّق بذَينكَ الأصلين؛ لأنه يقول في موضع آخر: "ذكرنا في جواب المسائل التّدمُريّة"(٥).

---

(١) الواسطيّة أشمل موضوعاتٍ من التّدمُريّة والحَمَويّة.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيميّة (٤٣٠/١٦)، العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (ص٥٥).

(٣) أسماء مؤلّفات شيخ الإسلام ابن تيميّة لابن القيّم (ص٢٠).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيميّة (١/٣).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيميّة (٤٣٠/١٦).

وقد بنى كلامه في هذه الرِّسالة على أصلَين:

الأصل الأوّل: توحيد الصِّفات، استهلّه بمقدِّمة، ثمّ ذكر أصلَين شريفين ومَثَلَين مضروبَين، ثمّ أنهاه بخاتمةٍ جامعة اشتملت على سبعِ قواعدَ يتبيّن بها هذا الأصل.

الأصل الثّاني: توحيد العبادة المتضمِّن للإيمان بالشّرع والقدر جميعًا.

واستغرق الحديثُ عن الأصل الأوّل ثُلَثي الرِّسالة، والباقي للأصل الثّاني(١).

وهذه الرِّسالة –على اختصارها– من أقوى ما كُتِبَ في موضوعها؛ إذ تناولت كثيرًا من مهمّات المسائل الكلاميّة بنَفَسٍ تحقيقيّ، ومُكنةٍ جدليّة عالية، كما أنها تُعَدّ من أهمّ المداخل لفهم مُطوّلات ابن تيميّة المتعلقّة بالموضوع ذاته؛ لأنّ الشّيخ صبّ أطروحتَه السّلفيّة في قالبٍ كلاميّ صِرف، ولا يخفى أنّ مردّ ذلك هو مراعاة طبيعة المخالفين؛ ولهذا يكثر ورُودُ المصطلحاتِ الكلاميّة والفلسفيّة في ثنايا كلامه.

ومّما تناوله من المسائل ما يلي:

- بيان تنازع النّاس في مسألة الأسماء والصِّفات.
- بيان الدّليل العقلي على وجود واجب الوجود.
- تحقيق الكلام على القَدْر المشترك بين أسماء الله وصفاته، وأسماء العباد وصفاتهم.
- بيان معاني الجسم في اللُّغة والاصطلاح.
- حكم استعمال الألفاظ المجملة والمصطلحات الحادثة.
- بيان المقصود بـ (ظاهر نُصُوص الصِّفات)، وهل يقال فيه: إنه مراد أو غير مراد؟
- بيان اختلاف دلالات الألفاظ باختلاف التّراكيب وسياقات الكلام.

---

(١) انظر: مقدِّمة السّعوي على تحقيق التّدمريّة (ص٣).

- بيان أنّ ما أخبر الله به معلوم لنا من وجه دون وجه.
- بيان تعدُّد معاني التّأويل.
- الكلام على الإحكام والتّشابُه في القرآن، وبيان لفظ التّشابُه وما يَحتَمِله.
- بيان أنّ عامّة ضلال بني آدم من قِبل التّشابُه.
- الرَّدّ على شُبهة المعتزلة في أنّ إثبات الصِّفات يستلزم القولَ بـ (تعدُّد القُدماء)، والقولَ بـ (التجسيم).
- بيان الدّليل العقلي على نفي المثل عن الله.
- بيان تضمُّن توحيدِ العبادة الإيمانَ بالشّرع والقدر.
- بيان أنّ أصل دين الرُّسُل كلِّهم هو توحيد العبادة.
- بيان أنّ التّوحيد الذي يُقرِّره أهل الكلام لم يقل أحد من الأمم بخلافه.
- بيان الأصلين اللّذين عليهما مدار الإسلام، وما يتفرّع عنهما من حقوق لله ولرَسُوله صلى الله عليه وسلم.
- بيان افتراق النّاس في الشّرع والقدر.
- بيان مذاهب النّاس في الأسباب.
- بيان بُطلان القول بـ (أنّ الواحد لا يصدر عنه إلّا واحد).
- التّحسين والتّقبيح العقليّان والشّرعيّان
- بيان تناقُض الجَبْريّة من الصُّوفيّة وغيرهم.
- بيان أنواع الفَناء.
- الكلام على بعض آثار الإيمان بالشّرع والقدر.

وقد خُدِمتْ هذه العقيدة شرحًا وتعليقًا واختصارًا ونظمًا، ولعلّ أوّل شُرُوحها المطبوعة هو شرح الشّيخ فالح بن مهدي بن سعد آل مهدي (ت:١٣٩٢هـ) المسمّى بـ (التُّحفة المهديّة شرح الرِّسالة التدمرية) في جزأين، نُشِر الأوّلُ منهما سنة ١٣٨٥هـ، والثّاني في سنة ١٣٨٦هـ.

كما طُبعت هذه الرِّسالة طبعات كثيرة، مفردة أحيانًا ومضمومة إلى غيرها أحيانًا أخرى.

**

المبحث الثّاني

التعريف ببعض كتب الرّدّ على المخالفين

أرّخ الحافظُ شمس الدِّين الذّهبيّ (ت:٧٤٨هـ) لظهور البدع الكلاميّة في هذه الأُمّة فقال: "كانت الأهواءُ والبدعُ خاملةً في زمن اللّيث ومالك والأوزاعيّ، والسُّنَنُ ظاهرةً عزيزة، فأمّا في زمن أحمدَ بنِ حنبل وإسحاقَ وأبي عُبَيد فظهرت البدعةُ، وامتُحِنَ أئمّةُ الأثر، ورَفَعَ أهلُ الأهواء رؤوسَهم بدخول الدّولة معهم؛ فاحتاج العلماء إلى مجادلتهم بالكتاب والسُّنّة، ثمّ كَثُرَ ذلك واحتجَّ عليهم العلماء أيضًا بالمعقول، فطال الجدال واشتدّ النّزاع وتولَّدَتِ الشُّبَه"(١).

إذن فهذا هو ما دفع أئمّة السُّنّة للدّخول في مضايق كلاميّة لم يكونوا يرون الدّخول إليها ابتداء، وألجأهم إلى استعمال أساليبَ جدليّة لم يكونوا يستعملونها من قبل، وطالما اختلف الخِطابُ باختلاف المقام، وشتّان ما بين مَن امتلأ قلبُه بالتّسليم التّام لِمَا جاء عن الله ورسوله فهو لا يحتاج إلى أكثر من الخِطاب التّقريريّ الذي يبيّن له مُراداتِهما، ومن امتلأ عقلُه بالشُّكوك والشُّبُهات فهو لا يكفّ عن الاعتراض والمجادلة.

ونصّ على هذا أبو سعيد الدّارمي (ت:٢٨٠هـ) فقال: "قد كان من مضى من السّلف يكرهون الخوضَ في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رُزِقُوا العافيةَ منهم، وابتُلِينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء؛ فلم نجد بُدًّا من أن نَرُدَّ ما أتوا به من الباطل بالحقّ"(٢).

---

(١) سير أعلام النُّبَلاء للذّهبي (٨/١٤٤).

(٢) الرَّدّ على الجهميّة للدّارمي ت: الشّوامي (ص٣٣).

وأشار د. بكر أبو زيد (ت:١٤٢٩هـ) إلى اختلاف طريقة أهل الحديث في التّصنيف العقدي، وأنهم إذا كتبوا على وجه التّقرير قصروا ذلك على موارد النُّصُوص الثّابتة، بخلاف ما إذا كتبوا للرّدّ والنّقض[١].

وعلى كلّ فهذا استعراض لبعض كتب الرّدود عند مدرسة أهل الحديث:

١- **الرَّدّ على الزَّنادقة والجهميَّة فيما شكَّت فيه من مُتشابه القرآن، وتأوَّلتْه على غير تأويله،** لإمام أهل السُّنّة أحمدَ بنِ محمد بن حنبل الشّيباني المتوفَّى سنة ٢٤١هـ.

هذا هو اسم الكتاب كاملًا على الصّحيح[٢]، وإن كان قد يجري في استعمالات بعض أهل العلم باسم (الرَّدّ على الجهميّة)[٣]، أو (الرَّدّ على الزّنادقة والجهميّة)[٤]، أو (الرَّدّ على الجهميّة والزّنادقة)[٥] من باب الاختصار.

وقد شكّك الحافظُ الذّهبيُّ (ت:٧٤٨هـ) في ثبوت هذا الكتاب عن الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) حيث وصفه بـ"الموضوع على أبي عبد الله؛ فإنّ الرّجلَ كان تقيًّا ورعًا لا يتفوَّه بمثل ذلك، ولعلّه قاله!"[٦]. وكما يلحظ فإنّ الذّهبيَّ لم يطعن في

(١) انظر: الأجزاء الحديثيّة لبكر أبو زيد (ص٢٢٨).

(٢) انظر: مقدِّمة تحقيق د. دغش العجمي للرّدّ على الزّنادقة (٨٣)، وأكثرُ الكلام على هذا الكتاب مستفاد منه.

وقد سمّاه بهذا الاسمِ ابن تيميّة في مجموع فتاواه (١٤٤/١٣) و(٤٧٢/١٦) و(٣٦٣/١٧)، منهاج السُّنّة النّبويّة (٢٧٣/٥).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (٨٩/٧) و(٣٨٥/٨)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٢٤٩/١)، الجواب الصّحيح له أيضًا (٦٦/٤)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٢٩/٣)، فتح الباري لابن حجر (٤٩٣/١٣).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٠٢/٥)، الصّواعق المرسلة لابن القيِّم (١٢٤١/٤).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (١٥٣/٦) و(٢٨٤/١٥) و(٣٠٠/١٧).

(٦) سير أعلام النُّبلاء للذّهبي (٢٨٦/١١).

ثُبُوت الكتاب من جهة إسناده، وإنما قال ما قال من باب الاستظهار والميل؛ بناء على ما عُرِف عن الإمام أحمد من لزوم طريقة السّلف والإعراض عن الخوض في دقائق المتكلِّمين، ولهذا لم يجزم بما بدأ به كلامَه بل ترك البابَ (أعني: بابَ احتمال ثُبُوته عن الإمام أحمد) مفتوحًا فقال: "ولعلّه قاله!".

والصّواب أنّ هذا الكتاب صحيحُ النِّسبة للإمام، ولا أدلّ على ذلك من استفاضةِ نِسبَتِه إليه بين العلماء، كما أنّ جماعةً من كبار الحنابلة -ومنهم ابن أبي يعلى (ت:٥٢٦هـ) وابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)- قد نسبوه إليه، ولا يُعلم عن أحدٍ من الحنابلة -وهم أعلم النّاس بإمامهم أحمد- أنه نفاها عنه[١]، وأمّا نفيُ الحافظ الذّهبيّ (٧٤٨هـ) فهو استظهار ودفعٌ بالصّدر لا غير؛ ولهذا فإنه حين تفرَّد لم يجزم بل عاد وتردَّد، كما أنه لا يُعلَم من سبقه للتّشكيك في ثُبُوته ولا من وافقه عليه ممّن جاء بعده من المحقِّقين الكبار.

ثمّ إنّ ابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) نَقَلَ عنه ونسَبَهُ إليه في أكثرَ من خمسين موضعًا، ويبعد جدًّا على من كان في مثل منزلته في سعة علمه وشدّة تحقيقه أن يعتمد على كتابٍ عقديٍّ ويجزم بنسبته إلى الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) وهو غير متيقِّن من كونه له، كما أنّ في كثرةِ نقله عنه والجزمِ بنسبته إليه ما يدلّ على طول خِبرةٍ وعُمقِ معرفة.

ومن العجيب أنّ الإمام أحمد رحمه الله صنّف كتابه هذا في محبسه أيّام الخليفة المعتصم (ت:٢٤٧هـ)[٢]؛ ممّا يعني أنّ الكتاب كان وليدَ المحنة، وأنّ ما فيه من إيرادات وإجابات ليست افتراضيّة بل واقعة على الحقيقة.

وتنقسم موضوعات الكتاب في الجملة إلى قسمين:

---

(١) انظر: مقدِّمة تحقيق د. دغش العجمي للرّدّ على الزّنادقة (ص٨٥).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (١٦٢/٢٠)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (٢٧٣/٥)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٢٥٧/٧).

أ- الكلام على الآيات التي ادّعى الزّنادقةُ أنه يناقض بعضها بعضًا، وهي التي عبّر عنها الإمام أحمد بـ(متشابه القرآن).

ب- الكلام على إثبات الصِّفات والرَّدّ على المعتزلة في نفيهم لها، وممّا تكلّم عليه مسألةُ القرآن وإثبات أنه منزلٌ غير مخلوق، وأنواع المضافات لله، وإثبات أنّ الله فوق عرشه، وأنّ المؤمنين يرونه في الجنّة إلى غير ذلك.

ثم ختم الكتابَ بالحثّ على الرّجوع إلى الكتاب والسُّنّة واتِّباع سلف الأُمّة من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان.

ومما يُلحَظ في هذا الكتاب أنّ الإمام أحمدَ لم يكتفِ بالاحتجاج بالكتاب والسُّنّة والأثر وإنما "احتجّ فيه بدلائل العقول"(١)، ولعلّ هذا -كما أشرنا سابقًا- ما جعل الحافظَ الذّهبيّ يميل إلى عدم ثبوت الكتاب عن الإمام؛ إذ المستقرُّ في الأذهان من طريقة إمام أهل السُّنة هو اعتصامُه التّامّ بالوحي وإعراضه عمّا سواه، وهذا بلا ريب صحيح من جهة الإطلاق، إلّا أنّ ذلك يختلف حين يحتاج للرّدّ على أهل الاعتزال وغيرهم؛ لأنّ الدّفاع عن عقيدة السّلف واجب، وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب، وقد شرح طريقتَه في ذلك حين قال: "كنّا نرى السُّكُوتَ عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلمّا أظهروه لم نجد بُدًّا من مخالفتهم والرَّدّ عليهم"(٢).

وقد كشف ابنُ تيميّة (ت:٧٢٨هـ) عن منهج الإمام أحمدَ في هذه النّقطة فقال: "أحمدُ لم يَنْهَ عن نظرٍ في دليل عقليٍّ صحيح يُفضي إلى المطلوب، بل في كلامه في أصول الدِّين في الرَّدّ على الجهميّة وغيرهم من الاحتجاج بالأدلّة العقليّة على فساد قول المخالفين للسُّنّة ما هو معروف في كتبه وعند أصحابه"(٣).

---

(١) الآداب الشّرعيّة لابن مفلح (٢٢٧/١).

(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد للدّارمي، ت: الألمعي (٥٣٨/١).

(٣) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٥٣/٧).

كما أثنى على تحريرات الإمام أحمد في هذا الكتاب ثناءً بالغًا فقال -عند كلامه على بعض المسائل-: "وهذا الذي بيّنَه الإمامُ أحمد هو محضُ السُّنّة وصريحُها الذي كان عليه أئمَّتُها، وقد خلَّصَه تخليصًا لا يَعرِف قَدْرَه إلّا خواصُّ الأُمّة الذين يعرفون مَزالَّ أقدام الأذكياء الفضلاء في هذه المَهْمَهِ الغبراء"[1].

٢- **الرَّدّ على الجهميّة**، للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد التّميمي الدّارمي السِّجِسْتاني، نزيل هَرَاة ومحدِّثها المتوفَّى سنة ٢٨٠هـ.

وقد صرّح الدارمي بأنّ ما حمله على تأليف هذا الكتاب هو ما رآه من تمكُّن الجهميّة في زمانه، وجهرهم بمقالاتهم وما كانوا يهدفون إليه من تشكيك النّاس في عقائدهم بأُغلوطاتٍ من المسائل وعَمَايات من الكلام[2].

وقد جاء كتابُه هذا في سِتّة عشر بابًا، تناول فيها كثيرًا من المسائل التي يرى أنّ الحاجةَ داعية لبيانها والكلام عليها، كمسألة الإيمان بالعرش، ومسألة بينونة الله من الخلق، ومسألة احتجاب الرَّبّ عن الخلق في الدّنيا ورؤيته تعالى في الآخرة، ومسألة إنكار عِلْم الله السّابق، ومسألة القول بخلق القرآن.

وطريقته في هذا الكتاب يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- منهجه في حكاية مقالات الجهميّة: فهو يحكي ما وقف عليه من مقالاتهم باقتصادٍ؛ استبشاعًا لها وخوفًا من تأثُّر الجُهّال بها، وقد أفصح عن منهجه في ذلك -بعد أن ساق عِدّة آثار في التّحذير من الخوض في الأُغْلُوطات والعَمَايات الكلاميّة- فقال: "ولولا مخافةُ هذه الأحاديث وما يُشبِهُها لحكيتُ من قُبح كلام هؤلاء المعطِّلة وما يرجعون إليه من الكفر حكاياتٍ كثيرة؛ يتبيَّن بها عَورةُ كلامهم،

---

(١) التِّسعينيّة لابن تيميّة (٣١٥/١).

(٢) انظر: الرَّدّ على الجهميّة للدّارمي، ت: الشّوامي (ص٣٢).

وتَكشِف عن كثير من سوءاتهم، ولكنّا نتخوَّف من هذه الأحاديث، ونخاف أن لا تحتمله قُلُوبُ ضعفاء النّاس فنُوقِعَ فيها بعضَ الشّكِّ والرِّيبة"(١).

وقال في موضع آخر: "فاحتَجَّ بعضُهم فيه بكلمةِ زندقة أستوحش مِن ذِكْرها"(٢).

ب– منهجه في الاستدلال: يبتدئ استدلاله بالدّلائل السّمعيّة من الكتاب والسُّنّة، ثمّ ينقل عن أئمّة السّلف من الصّحابة فمن بعدهم ما يبيّن صريحَ اعتقادهم وما كانوا عليه في مسألة الباب، وهو لا يورد شيئًا من الأحاديث أو الآثار إلّا مقرونًا بإسناده، كما أنه كثيرًا ما يدعِّم حُجَّتَه بالاستعانة بالبراهين العقليّة وبإيراد الإلزامات القويّة التي تكشف عن وَهْيِ ما عليه خصومُه.

وقد أثنى الدّكتور علي سامي النّشّار (ت:١٤٠٠هـ) على كتابه هذا فقال: "وأمّا الكتاب فهو من أقوى هذه الكتب أسلوبًا، ومن أمتنها حُجّة، ولم نر أحدًا يضارعه في جمال الأسلوب وعنف اللّهجة، وجزالة الألفاظ، وقوّةِ الشّكيمة، وأخْذِ الخصم من رقبته، وذبحِهِ من نحره، وقصْمِ ظهرِه"(٣).

٣– **بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة**، لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم ابن تيميّة المتوفَّى سنة ٧٢٨هـ.

وهذا الكتاب ممّا ألّفه ابن تيميّة في مِصر، وقد خصّصَه للرّدّ على كتاب (تأسيس التّقديس) للفخر الرّازي الذي يُعَدّ بدوره أعظمَ –أو من أعظم– ما جُمِعَتْ فيه الحُجَج الكُلّيّة للمدرسة الكلاميّة.

والباعث على تصنيفه له أنه حين كتب الفُتيا الحَمَويّة –جوابًا لسؤال ورد عليه من أهل حَمَاة– اعترض عليه بعضُ المخالفين من أهل عصره، وكتب القاضي

---

(١) الرَّدّ على الجهميّة للدّارمي، ت: الشّوامي (ص٣٨)

(٢) السابق (ص٤٨).

(٣) من مقدّمته على كتاب عقائد السّلف (ص٤٤).

أحمدُ بنُ إبراهيم السَّرُوجي الحنفيُّ المِصري المتوفَّى سنة ٧١٠هـ عليها عِدّة اعتراضات، فكتب الشّيخ ابن تيميّة (جواب الاعتراضات المِصريّة على الفُتيا الحَمَوِيّة).

ثمّ إنه لمّا رأى ابن تيميّة "أنّ هؤلاء المعترضين ليسوا مستقلِّين بهذا الأمر استقلالَ شُيُوخ الفلاسفة والمتكلِّمين، فالاكتفاء بجوابهم لا يحصل ما فيه المقصود للطّالبين... وإنما يعتمدون على ما يجدونه في كُتُب المتكلِّمين، وأجَلُّ من يعتمدون كلامه هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرّازي إمام هؤلاء المتأخِّرين"(١)، تجرّد لـ"لكلام على ما ذكره أبو عبد الله الرّازي في كتابه الملقَّب بـ(تأسيس التّقديس)؛ ليتبيَّن الفرقُ بين البيان والتّلبيس"(٢).

وقد رتّب الفخر الرّازي كتابَه – إجمالًا – على أربعة أقسام:

القسم الأوّل: في الدّلائل الدّالة على أنه تعالى مُنَزّه عن الجسميّة والحيِّز.

القسم الثّاني: في تأويل المتشابهات من الأخبار والآيات.

القسم الثّالث: في تقرير مذهب السَّلَف.

القسم الرّابع: في بقيّة الكلام في هذا الباب.

وجعل تحت كلّ قسم فُصُولًا.

وقد أطال ابنُ تيميّة النَّفَسَ في مناقشة أصول المتكلِّمين، وتوسّع في الكلام على مسائل الكتاب وإقامة دلائله بما لا تجده في كتاب آخر، كما أفاض في النّقل عن أئمّة السُّنّة قاصدًا من ذلك إثبات أنّ ما ينصره ويُجادل عنه ليس مذهبًا خاصًّا به أو بالإمام أحمد وحده، بل هو المأثور عن السّلف.

وفي هذا الشّأن يقول: "مَن تدبّرَ كلامَ أئمّة السُّنّة المشاهير في هذا الباب عَلِمَ أنهم كانوا أدقَّ النّاس نظرًا وأعلمَ النّاس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح

---

(١) بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٧/١).

(٢) السابق (٨/١).

المعقول، وأنّ أقوالهم هي الموافِقةُ للمنصوص والمعقول؛ ولهذا تأتلف ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقةَ أقوال السَّلف والأئمّة"[١].

كما أسهب في مناقشة المخالفين من وجوه كثيرة ربّما وصلت في بعض المسائل إلى أربعين وجهًا، مستعملًا الحِجَاج العقليّ الذي امتاز به المتكلِّمون.

وهذا الكتاب الموسوعيّ من أضخم كتب ابن تيميّة أو هو أضخمها، وقد أثنى عليه الحافظ ابن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ) فقال: "كتابٌ جليلُ المقدار معدومُ النّظير... ولو رحل طالبُ العلم لأجل تحصيله إلى الصّين ما ضاعت رحلتُه"[٢].

والكتاب مطبوع.

٤- **درء تعارض العقل والنّقل**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة المتوفّى سنة ٧٢٨هـ.

وهذا العنوان "هو أكثر العناوين وُرُودًا في كتبه وذِكرًا في كتب تلاميذه المترجمين له"[٣]، وربّما سُمِّيَ بـ(بيان موافقة العقل الصّريح للنّقل الصّحيح)[٤]، أو (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)، أو (قِسْطاس الإنصاف والعَدْل في ردِّ تعارض العقل والنّقل)[٥]، وربّما عَبّر عنه ابن تيميّة وغيرُه اختصارًا بـ(كتاب في الموافقة بين المعقول والمنقول)[٦]، أو (تعارُض العقل والنّقل)[٧]، أو (الجمع بين العقل والنّقل)[٨]، أو (ردّ تعارض العقل والنّقل)[٩]، أو (درء تعارض العقل

---

(١) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٠١/٢).

(٢) العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (ص٤٤).

(٣) مقدّمة تحقيق د. محمد رشاد سالم لكتاب الدَّرْء (ص٧).

(٤) انظر: طريق الهجرتين وباب السّعادتين لابن القيّم (ص٢٤٨).

(٥) انظر: غاية الأماني في الرَّدّ على النَّبْهاني للآلوسي (٤٤٠/١).

(٦) انظر: العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (ص٤١).

(٧) انظر: الوافي بالوفَيَات للصَّفَدي (١٧/٧)، فوات الوَفَيَات للكُتبي (١٢٥/١).

(٨) انظر: الأعلام العَلِيّة في مناقب ابن تيميّة لأبي حفص البزّار (ص٢٣).

(٩) انظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة (٢٢٧/١١) و(٤٣٣/١٦).

والشرع)[1]، أو (منع تعارض العقل والنّقل)[2] إلى غير ذلك، والخطب في هذا يسير.

وقد رجّح الدّكتور محمد رشاد سالم (ت:١٤٠٧هـ) أنّ ابن تيميّة الحفيد ألّفَ هذا السِّفْر بين عامي (٧١٣هـ – ٧١٧هـ) بدمشق لا بمصر[3].

والكتاب موضوع للمناقشة المستفيضة لأحد أشهر القوانين الكلاميّة في الفَرْق بين ما يُسْتَدَلّ به وما لا يُسْتَدَلّ به من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، ذلك أنّ المتكلِّمين قد منعوا من تقديم النّقل على العقل؛ لاعتقادهم أنّ ظواهر الأدلّة النّقليّة تفيد التّجسيم والتّحيُّز، إلّا أنهم اختلفوا في المنهج الاستدلاليّ لذلك ممّا نتج عنه عِدّة قوانين كُلِّيّة[4]، أشهرُها القانونُ الذي شاده أبو عبد الله الرّازي (ت:٦٠٦هـ).

وقد نصّ على هذا القانون بقوله: "اعلم أنّ ههنا قانونًا كليًّا، وهو أنّا إذا رأينا الظّواهرَ النّقليّة مُعارِضةً للدّلائل العقليّة، فإن صدّقناهما معًا لزم الجمعُ بين النّفي والإثبات، وإن كذّبْناهما معًا لزم رفعُ النّفي والإثبات، وإن صدّقْنا الظّواهرَ النّقليّة وكذّبْنا الشّواهدَ العقليّة القطعيّة لزم الطّعنُ في الظّواهر النّقليّة أيضًا؛ لأنّ الدّلائل العقليّة أصلٌ للظّواهر النّقليّة، فتكذيب الأصل لتصحيح الفرع يُفضي إلى تكذيب الأصل والفرع معًا، فلم يبقَ إلّا أن تُصَدَّق الدّلائل العقليّة، ويُشتَغَل بتأويل الظّواهر

(١) انظر: الجواب الصّحيح لابن تيميّة (١٢٩/٥).

(٢) انظر: النُّبوّات لابن تيميّة (ص٥٥).

(٣) انظر: مقدِّمة تحقيق د. محمد رشاد سالم لكتاب درء تعارض العقل والنّقل (ص٧).

(٤) ممّا أُلِّف في هذا الشّأن قانونُ التّأويل للغزالي، وقانون التّأويل لابن العربي المالكي، وأساس التّقديس للرّازي.

النّقليّة أو يُفَوَّض علمُها إلى الله، وعلى التّقديرين فإنه يظهر أنّ الظّواهر النّقليّة لا تصلح معارِضةً للقواطع النّقليّة، فهذا هو القانون الكُلّيُّ في هذا الباب"[1].

والمقصود من وضع هذا القانون توهين دلالة الأدلّة اللّفظيّة على اليقين، وتضعيف القول بإفادة الأخبار للعلم.

والفِكرة المركزيّة التي يقوم عليها البناء المعرفي لكتاب الدرء هي أنه من غير الممكن أن يقع تعارُض حقيقيٌّ بين العقل الصّريح والنّقل الصّحيح، وأنه متى وُجِد تعارض حقيقي فمن المحال أن يكون في حقيقة الأمر وإنما لأمر خارج عنه، وقد لخّص فِكرتَه بأن أشار إلى "أنّ كلّ ما يدلّ عليه الكتابُ والسُّنّة فإنه موافقٌ لصريح المعقول، وأنّ العقلَ الصّريح لا يخالف النّقلَ الصّحيح، ولكنّ كثيرًا من النّاس يَغْلَطُون إمّا في هذا وإمّا في هذا، فمَن عرف قولَ الرَّسُول ومرادَه به كان عارفًا بالأدلّة الشّرعيّة وليس في المعقول ما يخالف المنقول، ولهذا كان أئمّةُ السُّنّة على ما قاله أحمدُ بنُ حنبل قال: (معرفةُ الحديثِ والفقهُ فيه أحبُّ إليَّ من حِفْظِه)، أي: معرفتُه بالتّمييز بين صحيحه وسقيمه، والفقهُ فيه: معرفةُ مراد الرَّسُول وتنزيلُه على المسائل الأصوليّة والفُرُوعيّة أحبُّ إليَّ من أن يُحفَظَ من غير معرفةٍ وفقه، وهكذا قال عليُّ بنُ المديني وغيرُه من العلماء، فإنه مَن احتجَّ بلفظٍ ليس بثابتٍ عن الرَّسُول أو بلفظٍ ثابتٍ عن الرَّسُول وحمَلَهُ على ما لم يدلّ عليه فإنما أُتِي من نفسه.

وكذلك العقليّات الصّريحة إذا كانت مُقدّماتُها وترتيبُها صحيحًا لم تكن إلّا حقًّا لا تُناقِض شيئًا ممّا قاله الرَّسُول، والقرآنُ قد دلّ على الأدلّة العقليّة التي بها يُعرَف الصّانعُ وتوحيدُه وصفاتُه وصدقُ رُسُلِه، وبها يُعرَفُ إمكانُ المعاد، ففي القرآن من بيان أُصُول الدِّين التي تُعلَم مُقدَّماتُها بالعقل الصّريح ما لا يوجد مثله في كلام

(١) الأربعين في أصول الدِّين للرّازي (١/١٦٣)

أحد من النّاس، بل عامّة ما يأتي به حُذّاق النُّظّار من الأدلّة العقليّة يأتي القرآن بخُلاصتها وبما هو أحسن منها"[١].

وهذه النّظريّة ليست جديدة على ابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ)، فقد تعرّض لها في أماكن متعدِّدة من كتبه، إلّا أنه في هذا الكتاب تناولها بصورة مستقلّة، مستقصيًا الكلامَ عليها، ومستوفيًا معالجةَ تشعُّباتها من الجوانب كافّة.

والكتاب كُتِبَ بلغةٍ علميّة عالية، تمكّن فيها ابن تيميّة –بما عُرِف به من سَعَة الاطّلاع وتنوّع المعارف وقوّة مادّته الجدليّة العقليّة– من إثباتِ عمق النَّظِريّة الأثريّة وشِدّة تماسُكها.

وقد أثنى ابنُ القيّم (ت:٧٥١هـ) على كتاب شيخه ثناءً بالغًا؛ واصفًا إياه بأنه "كتاب لم يَطرُق العالَم له نظيرٌ في بابه"[٢]، ووصفه ابن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ) بأنه "كتابٌ حافلٌ عظيم المقدار"[٣].

وقال د. محمد رشاد سالم (ت:١٤٠٧هـ) وهو الخبيرُ بكتب ابن تيميّة: "وكتابُنا هذا هو في تقديري أعظمُ وأجلُّ ما ألّف ابنُ تيميّة على الإطلاق"[٤].

والكتاب مطبوع في أحد عشر مجلَّدًا مع الفهارس.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيميّة (٨٠/١٢).

(٢) طريق الهجرتين وباب السّعادتين لابن القيّم (ص٢٤٨).

(٣) العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (ص٤١).

(٤) مقدِّمة د. محمد رشاد سالم تحقيق كتاب درء تعارض العقل والنّقل (ص٣).

خاتمة

وتتضمّن أهمّ النّتائج

وبعد أن منّ الله بالانتهاء من هذا البحث فهذا عرضٌ لأهمّ نتائجه:

١- أنّ أبرز سمة منهجيّة في التصنيف العقدي عند أهل الحديث هو عنايتهم الفائقة بالحديث، واهتمامهم بما ثبت عن الصّحابة والتابعين.

٢- أنّ ليس بين شيء من المتون العقديّة –وإن اختلف زمان وضعها– اختلاف في أيٍّ من العقائد التي تعرضها.

٣- أنّ الأصل في المتون العقديّة شموليّتها، وبعضها أوسع من بعض فيما تتناوله من موضوعات.

٤- أنّ الضّرورة ألجات أهل الحديث إلى استعمال أساليب جدليّة والدخول في مضايق كلاميّة غريبة عن منهجهم.

٥- أنّ حكاية الاعتقادات لا تؤخذ من كتب الرّدود؛ لما تُمليه طبيعة هذه الكتب من تجوُّزات واستلزامات.

فهرس المصادر والمراجع

١. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢. الأجزاء الحديثيّة، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة – الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٣. الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤. الأربعين في أصول الدِّين، فخر الدين الرّازي، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥. أسماء مؤلّفات شيخ الإسلام ابن تيميّة، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد – بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ.

٦. الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، عمر بن علي بن موسى البزار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.

٧. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف – بيروت.

٨. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

١٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١. التّدمريّة، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٢. التسعينية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٣. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر – بيروت، ١٤٠١هـ.

١٤. الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي سيد صبح المدني مطبعة المدني – مصر.

١٥. درء تعارض العقل والنقل، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط٢، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٦. درء تعارض العقل والنقل، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٧. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد – الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١٩. الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية – القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٢٠. الرَّدّ على الزنادقة والجهميّة فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: دغش العجمي، غراس – الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢١. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٢٢. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة – الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٣. طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم – الدمام، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٤. العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت – الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٥. عقائد السّلف، للأئمة أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن قتيبة، وعثمان الدارمي، تحقيق: د. علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، منشأة المعارف الإسكندرية.

٢٦. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي –بيروت.

٢٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٨. غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري بن عبد الله الألوسي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٢٩. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة – بيروت.

٣٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت.

٣١. الفتوى الحموية الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣٢. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق: علي محمد بن عوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٣. لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية –الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٣٥. متن العقيدة الطّحاويّة، أبو جعفر الطحاوي الحنفي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٦. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيميّة – مصر، ط٢.

٣٧. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.
٣٨. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر – بيروت.
٣٩. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٤٠. مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم للتّاج، عبد الوهاب بن علي السُّبْكي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
٤١. منهاج السُّنّة النّبويّة، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة – مصر، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٢. النُّبوّات أحمد عبد الحليم بن تيمية، المطبعة السلفية – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٤٣. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية – مصر.
٤٤. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد الألمعي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٤٥. الوافي بالوفَيَات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
٤٦. وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة – لبنان.

***